

نظام البناء التشغيل والتحويل BOT كشكل من أشكال الشراكة بين قطاع عام- خاص

مغراوي هاجر

أستاذة بجامعة الجزائر 03

ملخص :

لقد أدت الحاجة إلى إقامة مشاريع استثمارية كبيرة الحجم والتي تتطلب مصادر تمويلية قادرة سد احتياجاتها التمويلية وعدم قدرة الحكومات على إقامة هذه المشاريع إلى ظهور ما يسمى بنظام البناء التشغيل والتحويل أو المعروف بنظام BOT

يعتبر نظام البناء والتشغيل والتحويل شكل من أشكال الشراكة بين القطاع العموم والخاص، يتولى فيه القطاع الخاص ببناء المرفق وتشغيله لمدة زمنية معينة تدعى فترة الامتياز مع تحويله عند انتهاء فترة الامتياز إلى صاحب منح الامتياز.

فمن خلال هذه الورقة البحثية سوف نحاول الإحاطة بمختلف الجوانب الفنية والموضوعية المتعلقة بهذا النظام.

Abstract:

The need of the establishment of large investment projects which require funding sources capable of bridging the financing needs and the inability of governments to establish these projects to the emergence of the so-called Build Operate and transfer system.

The Build Operate and transfer system forms of partnership between the private sector and public system.

Through this paper we will try to take various technical and substantive aspects related to this system.

مقدمة :

إن للمجتمعات في الوقت الحاضر ضرورياتها وحاجياتها، أما وقد أصبحت الحياة المدنية في العصر الحديث تتطلب إيجاد مرافق عامة ذات كفاءة عالية تعجز عنها ميزانياتها، خاصة الفقيرة، وبالتالي فإن أعباء التنمية ليست قاصرة على الدولة فقط في عالمنا المعاصر بل إن للقطاع الخاص دور معاون هام في تنفيذ وتمويل هذه المشاريع.

ويعتبر الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الدول من خلال بناء تلك المشاريع دورا مهما وفعالا حيث تتم الفائدة على جميع مستويات المجتمع، فالقطاع الخاص يربح ماليا من وراء تلك المشاريع ومعنويا من حيث مساهمته الاجتماعية الفعالة، أما القطاع العام فيستفيد من ناحية استخدام القطاع الخاص لموارد الدولة الإنتاجية للعمالة والمواد الخام لمحلية...

وقد تأخذ مشاركة القطاع الخاص في تقديم البنية التحتية أشكالاً مختلفة، ومن بين هذه الأشكال نظام البناء والتشغيل والتحويل والمعروف بنظام Bot.

أولا : تعريف نظام الـ BOT

يعرّف نظام البناء التشغيل والتحويل بأنه «قيام القطاع الخاص ببناء المرفق أو المشروع في مقابل حصوله على حق امتياز يحصل منه على عوائد المشروع لفترة زمنية معينة هي فترة الامتياز ثم يقوم بتسليمه بعد انتهاء الفترة إلى الدولة».

ويعرف أيضا بأنه «أسلوب لتمويل البنية التحتية، حيث يتولى في هذا الأسلوب الطرف المتقدم للعبء بإعداد تصميم المشروع، وتوفير التمويل اللازم للبناء، والتشييد والإدارة والتشغيل والصيانة، مقابل ضمانته من الحكومة بشراء السلعة أو الخدمة المنتجة من المشروع، خلال فترة زمنية كافية لتغطية تكاليف القروض وتكاليف التشغيل، وتوفير العائد لرؤوس الأموال المساهمة في المشروع، في النهاية تحول ملكية المشروع إلى الحكومة وهو في حالة تشغيلية جيدة، دون أي تكاليف، وخالصا من أي التزامات».

كما يعرف أيضا بأنه «هو أحد أهم صيغ العقود المستخدمة على مستوى العالم لإقامة وتمويل وتحويل مشروعات البنية الأساسية بواسطة القطاع الخاص، حيث تعهد الدولة إلى إحدى شركات القطاع الخاص بموجب اتفاق بينهما تولى مهمة تصميم وبناء مرفق من مرافق البنية الأساسية مقابل منحها امتياز بإدارة وتشغيل هذا المرفق لفترة زمنية تكفي لاسترداد أصل التمويل بالإضافة إلى الأرباح المتوقعة من المشروع مع التزامها بنقل أصول ملكية المشروع إلى الدولة عند نهاية مدة الترخيص حسب الأوضاع والشروط الموضحة التي يتم التعاقد عليها.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري لم يعرف في قوانينه تسمية «BOT» أو «بوت لكن بالرجوع إلى قانون المياه نستشف صيغ هذا العقد، وذلك في نص المادة 17 منه، التي جاء فيها - تحديدا لمكونات الأملاك العمومية الاصطناعية للمياه- على أنه «تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، المنشآت

والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للانجاز والاستغلال، المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي خاضعا للقانون العام أو القانون الخاص»
وباستقراء نص المادة، نلاحظ توفر جميع العمليات أو المراحل المتضمنة في تنفيذ عقود BOT وهي: الانجاز أو البناء، والاستغلال، وبعدها رجوع المنشآت إلى أملاك الدولة بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض. وعليه يمكن تعريف هذا النظام بأنه عقد بين المستثمر والدولة، تتنازل فيه هذه الأخيرة إلى المستثمر بإقامة مشروع ما (يكون محل التعاقد) بإمكانيته الخاصة مع منحه امتياز لفترة زمنية معينة محددة في العقد لاستغلاله وإدارته، مع تحويل المشروع عند نهاية فترة الامتياز إلى الدولة (مانحة الامتياز). ولهذا النظام عدة مشتقات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مشتقات نظام ال BOT

الترتيب التعاقدى			
المصطلح المختصر	باللغة الانجليزية	باللغة العربية	
BOOT	Build Operate Own Transfer	البناء- التملك- التشغيل- نقل الملكية	1
DBFO	Design Build Finance Operate	التصميم البناء التمويل التشغيل	2
BLT	Build Lease Transfer	البناء -التأجير- نقل الملكية	3
LROT	Lease Renovate Operate transfer	التأجير - التجديد- التشغيل- نقل الملكية	4
BTO	Build Transfer Operate	البناء نقل الملكية التشغيل	5
BOO	Build Own Operate	البناء- الملكية- التشغيل	6
MOOT	Modernize Own Operate Transfer	التحديث- التملك- التشغيل- نقل الملكية	7
ROT	Rehabitate Own Transfer	إعادة التأهيل و التشغيل و نقل الملكية	8
ROO	Rehabitate Own Operate	إعادة التأهيل و الملكية و التشغيل	9
BOR	Build Operate Renewal of concession	البناء و التشغيل و تجديد الامتياز	10
BTL	Build Transfer lease	البناء- نقل الملكية- التأجير	11

DBOT	Design Build Operate Transfer	التصميم- التشغيل- التمويل- نقل الملكية	12
BLT	Build Lease transfer	البناء- نقل الملكية- التشغيل	13
BOLT	Build Own Lease transfer	البناء- التملك- التأجير- التحويل	14
DPBLT	Design Promotion Build Lease Transfer	التصميم- الترويج- البناء- التأجير- التحويل	15
PBO	Purchase Build Operate	الشراء - البناء - التشغيل	16

المصدر: عبد الفتاح رشدي صالح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 55.

ثانياً: المراحل التي تمر بها مشروعات BOT

تمر المشاريع المقامة بنظام BOT بعدة مراحل تتمثل في⁽¹⁾:

- مرحلة التخطيط والإعداد :

- تحديد المشروع المزمع إنشاؤه، ثم دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة المشروع.
- تحديد مواصفات المشروع وسعته أو طاقته الإنتاجية وكذلك موقعه.
- اختيار مصادر الخدمات وتحديد أسواق تصريف السلع التي سوف ينتجها المشروع.
- إعداد المستندات المتعلقة بالمشروع ودعوة الشركات المتنافسة للتحضير لتقديم العروض.
- ترسية العطاء على أحد المستثمرين الذي يقدم أفضل العروض لتنفيذ المشروع وقيام الحكومة بإبرام اتفاق منح الامتياز مع المستثمر.

- المرحلة التمهيدية للتنفيذ :

- تقوم الشركة التي أخذت على عاتقها تنفيذ المشروع بما يلي:
- البحث عن موارد لتمويل المشروع من خلال توقيع اتفاقيات القروض مع بنوك محلية أو دولية.
- إبرام مجموعة من العقود المترابطة والمتكاملة منها:

1- روليت العبود، نظام البناء والتشغيل والنقل لتشبيد مشروعات البنية التحتية، متاح على الموقع www.dr.zidan.com تاريخ الاطلاع 2013.05.06

- ✓ عقود مع المقاولين لإقامة منشآت المشروع.
- ✓ عقود مع الموردين لتوريد المواد الخام والتجهيزات اللازمة للمشروع.
- ✓ عقود نقل التكنولوجيا.
- ✓ اتفاقيات التأمين وإعادة التأمين للتأمين على المشروع في مختلف مراحله ضد المخاطر المختلف.
- ✓ اتفاقات التشغيل والصيانة لتشغيل المشروع وصيانته.

- مرحلة التنفيذ الفعلي:

- يتم في هذه المرحلة قيام المقاولين والموردين بتنفيذ التزاماتهم وإقامة وحدات المشروع وتركيب معداته وآلاته وإعداده للاستغلال التجاري ويتم إجراء بعض الاختبارات على المشروع للتحقق من دقة التنفيذ ومراعاة المواصفات المطلوبة.
- تقوم شركة المشروع باستلام المشروع من القائمين على تنفيذه، والتحقق فيما إذا تم تنفيذه وفقاً للمواصفات المتفق عليها.
- من حق الدولة أو الحكومة أن تتابع عن طريق ممثليها تنفيذ المشروع واستلامه وفقاً للمواصفات المتفق عليها عن طريق ممثليها في لجان الاستلام.

- مرحلة التشغيل والصيانة:

- يتم في هذه المرحلة القيام بأعمال التشغيل لمختلف عناصر المشروع، حيث يتم تنفيذ عقود نقل التكنولوجيا وتدريب العمال على وسائل تقنية حديثة.
 - يحق للدولة مانحة الامتياز أن تتابع المشروع في هذه المرحلة للتأكد من جدية شركة المشروع في تنفيذ اتفاقيات نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة المحلية على استخدامها كما تتأكد أيضاً من حسن تشغيل المشروع وصيانته.
- أما المرحلة الأخيرة تتمثل في⁽¹⁾:

- مرحلة نقل ملكية المشروع إلى الدولة مانحة الامتياز:

- تعتبر آخر مراحل المشروع، وهي التي ينتهي فيها امتياز شركة المشروع.
- تتأكد الجهة مانحة الامتياز من أن المشروع بكافة أصوله بحالة جيدة من التشغيل.
- تقوم شركة المشروع بنقل ملكية المشروع بكافة أصوله إلى الحكومة سواء مقابل تعويض متفق عليه أو دون مقابل.

1- يوسف محمود، عدنان العريبيد، كاسر لايقة، نظام البناء والتشغيل والتحويل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 03، 2008، ص 183

➤ يصبح المشروع جزءاً من القطاع العام تديره الدولة بمعرفتها ولحسابها، وقد تفضل الدولة تركه لشركة المشروع للاستمرار في تشغيله وصيانته سواء بتمديد الامتياز أو منح جديد لها أو لغيرها من المستثمر.

ثالثاً: مزايا الـ BOT

لهذا النظام عدة مزايا نذكر منها⁽¹⁾:

- تمكن الدولة من توفير خدمات ضرورية لا تكفي مواردها لتوفيرها.
- إقامة مشاريع جديدة ذات طبيعة خاصة تسهم في تحقيق الرواج الاقتصادي نتيجة الأموال التي يتم إنفاقها في المشروع أو التي يتم ضخها في السوق المحلي.
- رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد الوطني، وتقليص الفاقد وغير المستغل من الطاقات مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي.
- إمكانية استخدام الحكومة لنتائج وأداء مشاريع BOT لتحسين صورتها وأدائها الداخلي والخارجي.
- تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في عجز الموازنة وفي نسبة الدين العام.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية وذلك في حالة توافر الخبرة في هذا المجال، إذ يمكن إقامة مشاريع بتكلفة رأسمالية وتشغيلية أقل ومن ثم تقديم مخرجاتها للجمهور بسعر أقل.

رغم مل هذه المزايا التي يتمتع بها هذا النظام إلا أن هناك مزايا أخرى تتمثل في⁽²⁾:

- تحسين أداء سوق المال حيث يلجأ القطاع الخاص أحياناً إلى مصادر تمويل متعددة من طرح سندات أو زيادة رأس المال من خلال السوق المحلي وهذا ما ينشط حركة سوق المال في الدولة.
- تأهيل العمالة الوطنية في الشركة صاحبة الامتياز واكتسابهم خبرة كبيرة تفيد الدولة بعد تسلمها المشروع في نهاية فترة الامتياز.
- خلق فرص عمل جديدة، حيث أن عمليات الإنشاء والتي تستغرق مدة من 3-5 سنوات تؤدي إلى خلق فرص حقيقية لشركات المقاولات الوطنية.
- نقل التكنولوجيا المتطورة من خلال القطاع الخاص الأمر الذي له الأثر الإيجابي على المشروع من حيث سرعة البناء والتشغيل وتحسين الأداء العام.

1- أمل نجاح البشيشي، نظام البناء والتشغيل والتحويل، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

العدد 35، 2004، ص ص 8-9

2- روليت العبود، مرجع سابق (موقع الكتروني)

رابعاً : معايير وعوامل نجاح تطبيق نظام الـ BOT

هناك عدة معايير وعوامل يجب توافرها لنجاح مشاريع BOT من بينها⁽¹⁾:

- أن تضمن الحكومة حصولها على أفضل المشاريع اقتصادياً وبأفضل شروط ممكنة.
- أن تكفل الحكومة للقطاع الخاص وجود قاعدة سياسية مستقرة تهيئ مناخاً قوياً موافياً لقيام القطاع الخاص باستثمارات على المدى الطويل، وتخلي جهازها الإداري بالكفاءة والمرونة والسرعة في اتخاذ القرار.
- أن تتصف العقود المتعلقة بالمشروع والدقة البالغة وتكون على قدر كبير من الوضوح والشفافية.
- يجب أن يتميز القائمون بالمشروع بالخبرة والكفاءة وأن تتوفر لديهم احتياطات مالية قوية
- إن المصدر الأساسي والضمانات الأساسية لسداد قروض المشروع وفوائده وتحقيق هامش ربح معقول يعتمد على الإيرادات المستقبلية التي يدرها المشروع، لذا على شركة المشروع رفع مستوى أدائها خلال فترة الامتياز.
- بالإضافة إلى⁽²⁾:
- يجب توزيع المخاطر الناشئة عن المشروع بين أطرافه بطريقة متوازنة وعادلة وأن تتحدد وبدقة حقوق والتزامات أطرافه.
- أصحاب المشاريع المحتملين يجب أن يتأكدوا من نزاهة وشفافية وثائق مشروعات نظام BOT
- على شركة المشروع تصميم المرفق وضمان توافر الشروط القانونية والتجارية اللازمة لبناء المرفق وتشغيله بطريقة مربحة مع بقاء هذه الشروط خلال فترة الامتياز.
- على شركة المشروع جذب عدد أو نسبة متفق عليها مع الحكومة من العمالة المحلية وتدريب عدد آخر يتولى تشغيل المشروع بنفس الكفاءة بعد إعادة تسليمه للدولة.
- اختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع ليعود بالفائدة المباشرة على المستفيدين وكذلك له آثار فنية ومالية على الشركة المالكة للمشروع لذا يلزم إجراء معاينة ودراسة شاملة للموقع تسبق مرحلة تشييده.

1- فهد نسيبة العصفور، ملخص bot، متاح على الموقع www.bot.com تاريخ الاطلاع 2013.05.07

2- روليت العبود، مرجع سابق (موقع الكتروني)

خامسا : الشروط والضوابط لتفعيل دور القطاع الخاص المحلي للمشاركة في مشاريع الـ BOT

توجد عدة شروط يجب توافرها لتنشيط القطاع الخاص المحلي نذكر منها⁽¹⁾:

- توظيف العمالة المحلية حتى ولو كانت بنسبة محدودة حتى يقل عبء التوظيف في القطاع لحكومي واكتساب تلك العمالة خبرة القطاع الخاص.
- استعمال المنتج المحلي كمادة مستعملة في المشروع وإن لم توجد فاشترط استيرادها من قبل موردين محليين.
- إعطاء الأولوية لمقدمي العطاءات المحليين بشرط الالتزام بالموصفات الفنية للجودة وحسن تأدية العمل.
- استخدام التمويل سواء من البنوك المحلية أو من المؤسسات المصرفية الأخرى ولو كان التمويل بنسبة محدودة وذلك لتفعيل سوق المال في الدولة .
- التزام الشركة صاحبة الامتياز بنقل الآلات والمعدات عن طريق البواخر المحلية إذا كانت تمر بميناء الدولة المصدرة وأيضا التزامها بنقل العمالة التي لديها بواسطة وسائل النقل المحلية.
- تقييم المشروع بجميع أهدافه والتأكد من أنه ضمن خطة الدولة للتنمية إنتاجيا وبشرياً وبيئياً
- الاستعانة بالمقاولين المحليين كمقاولي الباطن إذا دعت الحاجة للشركة صاحبة الامتياز.
- استخدام الاستشاريين المحليين لجميع أعمال التصميم للمشاريع، وإن استحال ذلك فعلى الشركة صاحبة الامتياز نقل الخبرات الاستشارية الأجنبية إلى داخل البلاد طوال فترة التصميم والعمل جنباً إلى جنب مع الخبرات المحلية لضمان نقل الخبرات والتكنولوجيا المتطورة.
- تقديم الشركة صاحبة الامتياز تقارير للحكومة عن الأداء لمتابعة وإشراف الحكومة على كل ما يستجد في المشروع حتى تتأكد بأن الأمور تسير في الشكل السليم وهذه التقارير تفيد الدولة في المشاريع المستقبلية المماثلة.
- تحديد العمر الافتراضي لكل عنصر من عناصر المشروع حتى تضمن الدولة تشغيل المرفق بكفاءة بعد انتقال تبعيته لها، فقد تقوم الشركة بشراء بعض المواد الأساسية بتكلفة أقل وبعمر افتراضي أقل حتى يتسنى لها تحقيق هامش ربح أعلى من المتوقع، فيجب على الدولة أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار لأن أصول المرفق سوف تنتقل إلى القطاع العام ولهذا يجب أن تكون جميع الأصول في حالة سليمة وتعمل بكفاءة بعد انتهاء فترة الترخيص.

1- نفس المرجع السابق

سادسا : العراقيل التي تواجه مشاريع الـ BOT وأمثلة عن المشاريع المقامة بهذا النظام ومشتقاته

1-العراقيل التي تواجه مشاريع الـ BOT :

تواجه مشاريع BOT العديد من الصعوبات والعراقيل نذكر منها⁽¹⁾:

- عدم توفر الخبرة الفنية الكافية في القطاع العام لإدارة المشروع بعد فترة الامتياز.
 - عدم اختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع .
 - نقص المرونة في النظام القانوني الذي يترك المنازعات لسنوات طويلة، والتي يمكن خلال هذه المدة أن تفقد الشركة قوتها الدافعة بل حتى توجهها.
- بالإضافة إلى⁽²⁾:

➤ العوامل التي قد تؤثر في الطلب مثل ظهور خدمة بديلة أو العزوف عن استخدام الخدمة المنتجة في المشروع.

- فشل الضامن في صيانة المشروع بما قد يقصر في عمره الإنتاجي .
- عدم التقيد في التنفيذ بالمعايير والمواصفات المتفق عليها مما يرتب تخفيض التكلفة.
- العجز عن توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع أو تشغيله.
- الخبرة المحدودة للحكومة في التفاوض في وقت واحد مع أطراف متعددة يرتبط الكثير منها بعقود فيما بينها حيث من الواجب وضع إطار واحد لهذه العقود جميعا حتى لا تتضارب مع بعضها البعض مما يمكن أن يؤثر على نجاح المشروع ويؤدي إلى النزاع.

➤ غياب الشفافية: تعتبر الشفافية من العوامل المؤدية إلى تقليل المشاريع المنفذة بهذا النظام لكون هذا النوع من التعاقدات يحتاج إلى الكثير من المعلومات والبيانات التي يستند عليها المستثمر في تقييم فرص نجاح المشروع من عدمه، كما أن غياب الشفافية في إجراءات طرح وترسية وتنفيذ المشاريع المنفذة وفق هذا النظام يقلل من فرص نجاح المشاريع لعدم وجود منافسة حقيقية شفافة في اختيار الشريك الأفضل من القطاع الخاص، هذا الوضع يتطلب تعزيز الشفافية وتدعيمها على نحو يجعل بيئات الاستثمار في الدول العربية أكثر جذبا.

كل هذه العراقيل تحد من نجاح مشاريع الـ BOT وللمحد منها يمكن الاستفادة من بعض الضوابط مستقاة من تجارب الدول نذكر منها⁽³⁾:

1- فهد نسبية العصفور، مرجع سابق (موقع الالكتروني)

2- يوسف محمود، عدنان العرييد، رامي كاسر لايقة، مرجع سابق، ص 188-190

3- أمل نجاح البشيشي، مرجع سابق، ص 12-13

➤ **العمالة الوطنية:** يمكن الاستفادة من تجربة الصين في هذه الجزئية التي تشترط عقد دورات تدريبية مستمرة للفنيين الصينيين، كما يتم إلزام شركة للمشروع بتدريب العناصر المحلية التي سوف تتولى تشغيل وصيانة المشروع بعد تسليمه للحكومة .

➤ **الجهة الرقابية:** يعتبر حق الجهة مانحة الامتياز في الرقابة على إعداد المرفق وإدارته بمثابة حق أصيل لها تستمد من طبيعة المرفق العام، ولا يجوز حرمانها من هذا الحق.

➤ **الهيكل الإداري:** من المناهج الناجحة في إدارة مشاريع BOT منح أو نظام النافذة الواحدة الذي يتم بموجبه حصر تعامل شركة المشروع مع مكتب حكومي واحد للحصول على كافة الموافقات والتصاريح اللازمة لتشديد وتشغيل المشروع.

➤ **القانون الخاص بالنظام:** لا بد من وجود قانون لهذا النظام إذا استقر الأمر على إتباعه، لدول مثل الفلبين، تركيا، فيتنام، الصين، وباكستان قامت بسن قوانين شاملة تغطي هذا النظام. أما الصين التي تعتبر ذات تجربة رائدة في هذا المجال، فقد أصدرت قانونا ينظم عمل الشركات الأجنبية. وينص القانون صراحة على أن لا تتجاوز فترة الامتياز ثلاثين عاما.

➤ **التسعير:** ينبغي توافر أجهزة رقابية وتنظيمية للمرفق المعني تتم بالحياد والاستقلالية عن الجهات المتعاقدة، والجهة مانحة الامتياز، ويكون للجهة الرقابية حق التدخل في التسعير سواء بالزيادة أو بالنقصان، وكذلك الحق في الرقابة على جودة الخدمة وفقا للمعايير المعلنة التي تحددها ولا بد من تناسب السعر أو الرسم المفروض مع مستوى الجودة وفقا لمعايير المنظمة العالمية للتقييس.

➤ **دراسات الجدوى القومية:** تعتبر دراسات الجدوى الدقيقة عاملا حاسما في نجاح أي مشروع وفي تحقيق الفائدة المرجوة للاقتصاد الوطني ولشركة المشروع على السواء. ففي الصين مثلا يلزم القانون هيئات التخطيط التي تقترح مشروعاً معيناً بتقديم دراسة جدوى له لتقييمها قبل الموافقة عليه، وكذلك الحال بالنسبة للمستثمر المتقدم للمناقصة يجب أن يرفق بطلبه دراسة جدوى تفصيلية للمشروع. بالإضافة إلى⁽¹⁾:

➤ **نقل التكنولوجيا:** يمثل نقل التكنولوجيا أحد أهم أهداف مشاريع BOT لذلك يجب التنبيه لهذه المسألة عند إعداد اتفاقية المشروع، حيث يتم في بعض الدول إنشاء جهاز حكومي متخصص لتقييم واختيار أنواع ومستويات التكنولوجيا المنقولة، ووضع عدد من الضوابط عليها من أهمها:

- رفض جميع أنواع التكنولوجيا التي لها نظائر في السوق المحلية.
 - رفض التراخيص المشروطة بالتعامل مع موردين معينين لتوريد مستلزمات الإنتاج.
 - اشتراط تطبيق قانون الدولة المانحة للامتياز في حالات النزاع .
 - إلزام شركة المشروع بتسليم كل متعلقات المشروع من تكنولوجيا ومعدات في نهاية فترة الامتياز دون أي تعويض.
- كل هذه الضوابط السابقة الذكر والمستقاة من تجارب الدول يمكن أن تحد من فشل المشاريع الاستثمارية المقامة بنظام ال BOT وتساعد على نجاحه.

1- يوسف محمود، عدنان العريبيد، رامي كاسر لايقة، مرجع سابق، ص191.

2- أمثلة عن المشاريع المقامة بنظام الـ BOT ومشتقاته :

هناك عدة مشاريع مقامة بنظام الـ BOT ومشتقاته نذكر منها⁽¹⁾:

➤ **مشروع حضر قناة السويس:** والذي افتتح في عام 1869م وكانت مدة الامتياز (99عاما) انتهى في عام 1968م ولم يقتصر الامتياز على القناة وحدها فقط بل امتد إلى الأراضي الداخلة ضمن امتياز القناة وأيضا مباني ومنازل كانت تؤجر لغير العاملين بها.

➤ **مشروع نفق ميناء هونج كونج:** افتتح هذا المشروع في أكتوبر 1972م وبلغت تكلفة المشروع 466 مليون دولار أمريكي، وقد بلغت مساهمة شركة المشروع 25 % من حقوق الملكية، وفي عام 1999 غطى المشروع كل التكاليف وتم تسليمه.

➤ **مطار تورنتو الكندي:** أعلن في عام 1968 بواسطة مستثمرين كنديين وكونستريوم حصته 73 % مع إنشاء عدة منشآت تجارية وتكلفة المشروع قدرت بـ 433 مليون دولار ولقد افتتح في 1991.02.21

➤ **الطريق السريع الشمالي الجنوبي في ماليزيا:** منذ بداية عام 1980 تم التفكير في إنشاء طريق يربط الشمال بالجنوب بطول 900 كيلومتر حيث كانت البلاد في بداية الاتجاه إلى التصنيع. ولقد تم إنشاء حوالي 350 كيلومتر بواسطة الدولة. وقد تم إسناد المشروع إلى 42 مقاولا في نوفمبر 1988 ولقد تم الانتهاء من الإنشاء في مارس 1995. ومنح الامتياز لمدة 30 عاما تنتهي في 2018، وتكلفة المشروع قدرت بـ 1028 مليار دولار.

➤ **كوبرى دار تفورد في المملكة المتحدة:** الحاجة إلى معبر إضافي على نهر التايمس في منطقة دارت فورد بدأ التفكير فيه في عام 1987-1988 ليسمح بتسهيل مرور 90000 مركبة يوميا. ولقد بدأ الإنشاء في عام 1988 لمدة 3 سنوات والامتياز لمدة 20 عاما على أن يتم تسليمه إلى الحكومة بعد تغطية كافة الديون والتكاليف.

➤ **مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة بوينوس ايرس - الأرجنتينية:** يعد أكبر عقود امتياز للمياه والصرف الصحي في العالم، وتقدر تكلفة المشروع بـ 4 مليار دولار وأن منح الامتياز لمدة 30 عاما. مع تحديد معدلات للأداء لشركة المشروع، مع جودة الخدمة، ويتم تقييم تعريف المياه كل 5 سنوات مع تشكيل هيئة مستقلة بهدف التأكد من معايير جودة الخدمة وحماية المستهلكين، ومراقبة تنفيذ شركة المشروع لعقد الامتياز ولقد وقع الاختيار على (كونسورتيوم) من خمس اتحادات عالمية من شركات بريطانية وفرنسية وإسبانية ومحلية والمفاضلة بينها وتم اختيار أفضلها.

➤ **مشروع نفق المانش بريطانيا وفرنسا: (The Channel Tunnel)**

يعتبر نفق المانش (The Channel Tunnel) الذي يمتد تحت قاع بحر المانش بين بريطانيا وفرنسا من أقدم مشاريع البنية الأساسية التي مولها القطاع الخاص في العالم، وفكرة النفق قديمة تعود إلى ما قبل مائتين عام (من القرن الماضي)، ووصلت الحكومة البريطانية إلى قطاعه في بداية الثمانينات من القرن الماضي بصعوبة التنفيذ إلا بتمويل من القطاع الخاص وبعد مباحثات ومشاورات واتفاقيات بين الدولتين تم تكوين هيئة مشتركة، تم توقيع الاتفاقية في 1986.2.12 ومن خلالها تم تحديد الإطار المؤسسي للمشروع

1- عبد الفتاح رشدي صالح، مرجع سابق، ص ص 58-90.

وتم توقيع عقد الامتياز بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية ممثلتين في الهيئة الحكومية المشتركة التي تتكون من عشر شركات مشتركة لشييد Eurotunnel من جهة وبين شركة المشروع وخمس بنوك وامتياز مدته 55 عاما ينتهي في 2024 وتم مده لعشر سنوات أخرى، وقدرت تكاليف المشروع بـ 19 مليار دولار أمريكي، ولقد بدأ التشغيل التجاري للمشروع في عام 1994م.

أما بالنسبة للجزائر⁽¹⁾ :

انضمت سونا طراك وسون لغاز اللتان تعدان أهم شركتين طاقتين في الجزائر شهر ماي 2001 لمشروع إنشاء الشركة الجزائرية للطاقة والتي يتمثل نشاطها في تحليه مياه البحر بالشراكة مع المستثمرين الدوليين حيث تمتلك هذه الشركة الجزائرية للطاقة 49 بالمئة من المحطات الـ 13 ذات السعة الكبيرة التي تم تصميمها بنمط تمويل المشاريع نوع بناء امتلاك واستغلال (BOO) فيما يملك المستثمر الذي يستغل هذا المصنع خلال 25 سنة نسبة 51 بالمئة، كما تم تمويلها بنسبة 30 بالمئة بالدعم في رأس المال و70 بالمئة بتمويل محلي بهدف إنتاج 825 م³ في اليوم.

تم انجاز هذه المشاريع بشراكة اسبانية على وجه الخصوص وجنوب أمريكية وماليزية وسنغافورية وأمريكية . ومن بين هذه المحطات 13 المزمع انجازها في إطار برنامج الدولة تم تشغيل ثماني منها وهي محطة كهر ماء بوهران سنة 2005 (90000 م³/اليوم) وبوسفور 2005 (12,480 م³/اليوم) والحامة بالجزائر سنة 2008 (200,000 م³/اليوم) وسكيكدة في بداية 2009 (100,000 م³/اليوم) وبنى صاف بعين تيموشنت سنة 2010 (200,000 م³/اليوم) وسوق الثلاثاء بتلمسان في بداية 2011 (200,000 م³/اليوم) وفوكة بتيازة في نهاية 2011 (2011 م³/اليوم) .

الخاتمة :

من خلال ما سبق عرضه في صفحات هذا البحث أتضح لنا جليا نظام البناء التشغيل والتحويل والذي يعني قيام القطاع الخاص ببناء وتشغيل مرفق ما لفترة زمنية معينة تدعى فترة الامتياز مع تحويل المرفق عند نهاية هذه الفترة إلى القطاع العام الذي هو صاحب منح الامتياز.

كما تبين لنا أنّ لهذا النظام عدّة مشتقات ويتمتع بالعديد من المزايا والتي من أهمّها تخفيف العبء على ميزانية الدولة والتي تمثل القطاع العام، تحقيق الكفاءة الاقتصادية، رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد والوطني وتقليص الفاقد وغير المستغل من الطاقات مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي وإقامة مشاريع جديدة ذات طبيعة خاصة تسهم في تحقيق الرواج الاقتصادي نتيجة الأموال التي يتم إنفاقها في المشروع أو التي يتم ضخها في السوق المحلي.

1- _____ ، تحلية مياه البحر حل جلي لنذرة الماء بالجزائر متاح على الموقع www.djazair50.dz تاريخ الاطلاع 2013.05.25